

إلا الجنة». رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والترمذى وقال: حسن صحيح.

وفي الحديث بيان لما تكفره العمرة إلى العمرة من الذنوب التي بينهما.
* والمراد بالذنوب التي تكفرها العمرة، هي الذنوب الصغائر دون الكبائر.
* وذهب بعض العلماء إلى تعميم ذلك، والأصح هو مذهب أهل السنة: وهو أن الذنوب التي تكفر إنما هي الذنوب الصغائر، وأما الكبائر فتكفرها التوبة، ورحمة الله تعالى وفضله.

وقد جاء في حديث آخر رواه مسلم: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر».
* ولكن إذا كانت العمرة إلى العمرة مكفرة للذنوب فماذا تكفر باقى الطاعات الأخرى؟ وأيضاً إذا كفر الوضوء فماذا تكفر الجمعات ورمضان، وكذلك صوم يوم عرفه كفارة سنة؟ وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه؟
ويجاب على هذا: بأن كل واحد من هذه الأمور المذكورة صالح للتكفير فإن وجد ما يكفره من الصغائر كفره، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة، كتبت به حسنات، ورفعت به درجات، قال النووي رحمه الله: «إن صادفت كبيرة أو كباير ولم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر».

واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر، فماذا تكفر العمرة؟ والجواب: أن تكفير العمرة يتقيد بزمنها، وأما تكفير اجتناب الكبائر فهو عام لجميع عمر العبد، فتغايير من هذه الحيثية.
وأما عن حكم العمرة، فقد اختلف العلماء فيها، فقليل: إنها واجبة وقيل: إنها مستحبة، وللشافعى فيها قولان. أصحهما أنها واجبة، وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة فى عمر المسلم إلا مرة واحدة.

* وممن قال بوجوب العمرة: عمر وابن عباس وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصرى ومسروق وابن سيرين والشعبى وأبو بردة بن أبى موسى، وعبد الله بن شداد والثورى وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وداود، والشافعى والجمهور.

* وأما من قال بأنها سنة فأبو حنيفة ومالك وأبو ثور، وحكى هذا أيضاً عن النخعى واستدلوا بما رواه الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر: أتى أعرابى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أخبرنى عن العمرة، أواجبة هى؟ فقال: «لا وأن تعتمر خير لك» أخرجه الترمذى، والحجاج ضعيف.
ومما استدل به القائلون بوجوب العمرة ما قاله صبى بن معبد لعمر: رأيت الحج والعمرة مكتوبين على فأهللت بهما، فقال له: «هديت لسنة نبيك» رواه أبو داود.